

سهم شركة «زين» جاء في بؤرة اهتمامات المتعاملين «السعري» يستعيد نشاطه وسط زخم الشراء على الكثير من الأسهم



الجزائري، والسعري، يرتفعان وكويت 15 - يتراجع

مبالغ لمبلغ العقد الأصلي لمدة ستة أشهر، وتابع المتعاملون إضاحا من شركتي «الصلح التجاري» و«كامكو» عن معلومات جوهريه وبيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة «عقار» للاستثمارات العقارية علاوة على تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وغير مدرجة لمصلحة إدارة التنفيذ في وزارة العدل، كما اعتمد المتعاملون أيضا بإفصاح البنك «الاهلي الكويتي» عن تغيير مصلحة شخص مستفيد وتغيير الهدف من التملك في شركة عقار للاستثمارات العقارية.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات «السلام» و«ميادين» و«منشآت» و«التعمير» و«إبيار» في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم «إبيار» و«الامتياز» و«التمار» و«المستثمر» و«زين» على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات وفي مقدمتها «استثمارات» و«ورقية» و«أريده» و«زين» و«مواشي» في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 83 شركة وانخفاض اسم 17 شركة من إجمالي 140 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم «كويت 15» على 40.2 مليون سهم بقيمة 18 مليون دينار «58.8 مليون دولار أمريكي» تمت عبر صفقة نقدية لمبلغ 999 مليون عند مستوى 946.5 نقطة.

وأقل المؤشر السعري مرتفعا 78.8 نقطة لمبلغ مستوى 6790.4 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 50.3 مليون دينار «نحو 163 مليون دولار» من خلال 518.3 مليون سهم تمت عبر صفقة نقدية.

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر السعري بعد أن ساهمت جملة من الصفقات الإيجابية على سبيل مسار الأداء العام في مقدمتها انعكاسات إيجابية شركات مخرجة عن أنشطتها

علاوة على تحركات الشراء على أسهم بعض المجموعات. ووفقا لحركة جداول التداولات على مدار ساعات الجلسة استحوذت بعض أسهم مجموعة «الديانة» على حصة كبيرة من الشركات الأكثر ارتفاعا وتداولًا مثل «المستثمر» و«السلام» كما كان سهم شركة «زين» في بؤرة اهتمامات المتعاملين حيث واجه ضغوطات بيعية مما أثر على إغلاق مؤشر «كويت 15» المنخفض.

واستلقت الجلسة من زخم الشراء على الكثير من الأسهم التي شهدت المتاجرة حيث استحوذت على مؤشر «كويت 15» المنخفض.

وكان لافتا الارتفاع التدريجي في السيولة التي خرجت بها الجلسة جراء الشراء الذي طاول شرائح الأسهم الصغيرة دون 100 فلس في حين كان الاتجاه التصاعدي لعمليات الشراء من نصيب عدد قليل وانتقائي على الأسهم الكبيرة في كل القطاعات.

واشعل بعض المتعاملين بإفصاح «تابيسكو» وشركتي التركي بشأن تسلمها طلب تمديد عقد لشركة البترول الوطنية الكويتية الخاص بتقديم خدمات متكاملة لمكافحة التسرب النفطي للمصافي والتسويق المحلي من دون إضافة أي

إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على «المركزي» انخفضت في يناير الماضي إلى 2.9 مليار دينار

الموجودات في بنك الكويت المركزي انخفض 1.4 في المئة في يناير الماضي ليبلغ نحو 8.9 مليار دينار في حين انخفض صافي الموجودات الأجنبية لدى «المركزي» بنسبة 0.9 في المئة ليسجل 8.6 مليار دينار، نحو 28 مليار دولار.

ويقصد بعرض النقود كمية وحجم النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد ويقسم إلى نوعين رئيسيين هما عرض النقود بمعناه الضيق وعرض النقود بمعناه الواسع.

ويقصد بعرض النقود بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العمليات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المخفلة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب.

ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع إضافة إلى النقود الجارية حسابات ودائع الأجل وحسابات التوفير.

في المئة عن مستواها المسجل في ديسمبر الماضي لتبلغ 34 مليار دينار «نحو 111 مليار دولار» في حين ارتفع متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة مدة عاما ولحدا إلى 1.5 في المئة. وأضافت الجداول أن تمويل الواردات الكويتية ارتفع في يناير الماضي بنسبة 39 في المئة ليبلغ 353 مليون دينار، نحو 1.2 مليار دولار في حين استقر متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار لشهر يناير عند 305.5 فلس للدولار.

وأشارت إلى أن إجمالي قيمة

شركات الاستثمار التقليدية انخفضت خلال يناير بنسبة 1.1 في المئة لتبلغ 3.7 مليار دينار «نحو 45 مليار دولار» في حين انخفضت موجودات شركات الاستثمار الإسلامية بنحو 2.6 في المئة لتبلغ 4.2 مليار دينار «نحو 13.7 مليار دولار» ليصل إجمالي موجودات كل هذه الشركات إلى نحو 8 مليارات دينار «نحو 26 مليار دولار».

وأفادت بأن أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين «حجم الائتمان المصرفي الممنوح» انخفضت بمقدار 0.2

انخفض إجمالي موجودات البنوك المحلية بنسبة 0.3 في المئة لتسجل 60 مليار دينار 196 مليار دولار. وأوضحت الجداول أن صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية انخفض بنسبة 0.9 في المئة خلال يناير الماضي ليبلغ 8.2 مليار دينار «نحو 27 مليار دولار» فيما هبطت ودائع لأجل لدى «المركزي» بنسبة 6.7 في المئة في الشهر ذاته لتصل إلى نحو 654 مليون دينار «نحو 2.1 مليار دولار».

وبينت أن إجمالي موجودات

انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع «ن2» بمقدار 0.8 في المئة خلال يناير

«المركزي»: 33.7 مليار دينار... إجمالي ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية

■ انخفاض ودائع «الخاص» بالدينار في يناير الماضي إلى 30 ملياراً

أظهرت إرقام صادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الثلاثاء انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع «ن2» بمقدار 0.8 في المئة في يناير الماضي مقارنة بشهر ديسمبر سجلا 35.3 مليار دينار كويتي «نحو 115.4 مليار دولار أمريكي».

وقالت إدارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك المركزي في جداول إحصائية إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفضت في يناير الماضي إلى 30 مليار دينار «نحو 98.1 مليار دولار» في حين ارتفعت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 1.1 في المئة لتسجل 2.9 مليار دينار «نحو 9.4 مليارات دولار» ليصبح إجمالي ودائع القطاع الخاص 33.7 مليار دينار «نحو 110 مليارات دولار». وأضافت أن إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي لتصل بسدات «المركزي» والتورق انخفضت في يناير الماضي بنسبة 2.3 في المئة لتبلغ 2.9 مليار دينار «نحو 9.5 مليار دولار» في حين



البنك المركزي

البنك التجاري يشارك في معرض «صناع الاقتصاد وفرص العمل الثاني والعشرين»

أعلن البنك التجاري الكويتي عن مشاركته في معرض «صناع الاقتصاد وفرص العمل الثاني والعشرون» والذي تنظمه كلية العلوم الإدارية بحضور مشاري الهاجري - عميد كلية العلوم الإدارية - و سليمان الرقيع - العميد المساعد للشؤون الأكاديمية وكذلك بحضور عصام الربيعان - العميد المساعد للتخطيط والأبحاث و المختبرات خلال الفترة من 14 إلى 16 مارس 2017. وتأتي هذه المشاركة من

البنك التجاري انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية. كمؤسسة مالية مرموقة تهدف إلى دعم الشباب الكويتي الباحث عن فرص عمل متميزة في القطاع المصرفي. حيث يهدف البنك من المشاركة في مثل هذه المعارض والمنشآت التوعيفية إلى استقطاب الخريجين الجدد الراغبين في إيجاد فرص وتلبية لتحقيق طموحاتهم المهنية بالعمل في القطاع المصرفي والمالي وصل مهاراتهم وتنمية قدراتهم.

خلال مؤتمر الكويت الثالث لحماية أمن معلومات أنظمة التحكم الصناعية

المطيري: 2.1 تريليون دولار.. خسائر الجرائم الإلكترونية العالمية المتوقعة حتى 2019

■ الكندري: كلفة الحماية والأمن للمعلومات الصناعية تحدّد وفق كل مشروع تقوم به الشركة على حدة

تعمل من الآن على التجهيز لعمال التشغيل الفعلي لمشروع الوقود البيني المتوقع في منتصف 2018. وأضاف أن إغلاق مصفاة الشعبية سيكون وفق ما هو مخطط له نهاية الشهر الحالي مشيراً إلى تقسيم المصفاة إلى 3 أجزاء الأول خاص بخزانات النفط والمنتجات إذ سيتم إعادة تشغيلها لتتضمّن إلى مصفاة ميناء عبد الله.

وأوضح أنه بشأن الجزء الثاني الخاص بميناء التصدير فسوف تقوم إدارة مصفاة ميناء عبدالله بتدبيره وتشغيله في حين سيتم بيع الجزء الثالث من المصفاة لافتاً إلى وجود عروض خارجية غير نهائية للشراء من سربيلانكا والولايات المتحدة ونيجيريا.

وتضمنت فعاليات المؤتمر جلسة حوارية عن أمن معلومات أنظمة التحكم الصناعية والتصورات المستقبلية لهذا القطاع بمشاركة الرئيس التنفيذي لشركة صدارة للكيماويات زياد اللبان والعضو المنتدب للتخطيط والمالية في مؤسسة البترول وفاء الزعابي والرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية محمد غازي المطيري والرئيس التنفيذي لشركة «إيكويت» محمد حسين.

ويتناقش مؤتمر الكويت الثالث لحماية أمن معلومات المقام برعاية وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق أنظمة التحكم الصناعية وأهميتها لاسيما المتعلقة بصناعات النفط والغاز والبتروكيماويات ومحطات توليد الكهرباء.

ويهدف المؤتمر إلى زيادة الوعي بأمن المعلومات ويتضمن حلقات نقاشية ومحاضرات مفصلة وورش عمل متخصصة بمشاركة مجموعة من القيادات التنفيذية والخبراء من مختلف أنحاء العالم إلى جانب معرض بمشاركة مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في مجال أمن معلومات أنظمة التحكم الصناعية.



عبد العزيز الذهني

ودخول الشبكات الداخلية لسرقة وتغيير معلومات حساسة وهويات بهدف جني أرباح غير قانونية. ولما المطيري بأن التهديدات حقيقية وتزايد مشيراً إلى الهجمات التي وقعت مؤخراً في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إذ تمت سرقة ملايين من كلمات المرور وزرع فيروسات فيما يزيد عن 40 ألف جهاز كمبيوتر واجبر الكثير من المنشآت الصناعية على الإغلاق.

وشدد في هذا الإطار على ضرورة العمل لاستباق هذه التحديات عبر تطبيق إجراءات وتخصيص موارد لإيقاف الهجمات على أنظمة التحكم الصناعي وإزالة خطرهما مؤكداً أن «البترول الوطنية» تنفذ حملات موسعة ضمن القطاع النفطي والصناعات البتروكيماوية والمجالات الأخرى.

وفي تصريح للمصنفين على هامش المؤتمر قال المطيري أن نسبة الانجاز في مشروع الوقود البيني وصلت إلى 81 في المئة لافتاً إلى أن «البترول الوطنية»



ياسع العيسى

والبتركيماويات أولوية مباشرة بالنسبة لها. وأوضح المطيري أن الدراسات تتوقع أن تصل الخسائر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية العالمية إلى 2.1 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2019. وأضاف أن الجرائم الإلكترونية دول العالم خسائر سنوية تتراوح بين 500 مليار و 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2015.

وقال أن الفضاء الإلكتروني أحدث تغييرات جوهريّة في الاقتصاد العالمي في العديد من الطرق ووفر لنحو ملياري إنسان حول العالم إمكانية الحصول الفوري على المعلومات واستخدام وسائل التواصل والدخول إلى النظم الصناعية وخلق فرص اقتصادية واجتماعية.

وذكر أن الشبكة الرقمية تجلب تحديات ومخاطر جديدة وتفتح الباب واسعاً لخلق أعمال مرتبطة بأمن المعلومات إذ يستطيع قراصنة الإنترنت استغلال الفرصة لأحداث ضرر بالنظم الصناعية الحيوية



محمد المطيري

الان التحدي الأكبر لاسيما أن لها اهدافا سياسية واقتصادية.

بدوره قال نائب الرئيس للخدمات الفنية في شركة «إيكويت» للبتركيماويات طارق الكندري إن تكلفة الحماية والأمن للمعلومات الصناعية تحدّد وفق كل مشروع تقوم به الشركة على حدة.

وأضاف الكندري أن هذه التكلفة تبلغ في كل مشروع ما بين 10 و 20 في المئة من كلفة المشروع وتبلغ في حدود مليون دولار أمريكي سنوياً.

وأشار إلى أن «الشركة تعرضت لحاولات للاختراق لكنها لم تنجح بسبب وجود حمايات جيدة للمعلومات الصناعية» مبيّناً أن «التطور التكنولوجي في العمليات الصناعية فتح المجال أمام تلك الاختراقات».

فيما أكد الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية محمد غازي المطيري أن الشركة تضع تعزيز أمن المعلومات الصناعية لقطاع النفط

■ العيسى: نرصد ما بين 8 و10 في المئة من ميزانية المشاريع للحماية من الهجمات الإلكترونية

أكد نائب الرئيس التنفيذي في شركة البترول الوطنية الكويتية ياسع العيسى أمس الثلاثاء أن الشركة ترصد ما بين 8 و 10 في المئة من ميزانية المشاريع للحماية من الهجمات الإلكترونية «الأمن الصناعي».

وقال العيسى في تصريح للصحافيين عقب افتتاح «مؤتمر الكويت الثالث لحماية أمن معلومات أنظمة التحكم الصناعية 2017» الذي تنظمه «البترول الوطنية» بالتعاون مع شركة الكويت للبتركيماويات ويستمر يومين أن الحماية والأمن الصناعي جزء لا يتجزأ ومهم جداً في كل المشاريع.

وأوضح أن تكلفة «الأمن الصناعي» في كل مشروع تحدّد وفقاً لحجمه لافتاً إلى أن الشركة وضعت خطة لتدريب الموظفين على طرق الحماية والأمن الصناعي إضافة لاعدادها دورات تخصصية بالنسبة للمصافي أو الحقول النفطية أو مصانع البتروكيماويات.

وحول المؤتمر أشار بأنه يهدف إلى طرح طرق مختلفة وجديدة لحماية العمليات الصناعية في المصافي وغيرها إلى جانب التوعية الكافية للمشاركين من مختلف شركات القطاع النفطي.

عن جهته قال مدير إدارة تقنية المعلومات في شركة البترول الوطنية المهندس عبدالعزيز الدعيج في تصريح مماثل أن أعمال الفرصة تبني على ثلاثة محاور هي الأشخاص والعمليات والتكنولوجيا وهي النقاط التي تحتاجها لأمن المنشآت.

وأكد الدعيج ضرورة التوسع في المعلومات بين الشركات النفطية على المستوى العالمي بشكل دائم وعلى مدار الساعة خصوصاً وأن ما قد يحدث في دولة مجاورة من محاولات اختراقات سيحدث في دولة أخرى بعد ساعات وربما دقائق. وشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الاحترازية في هذا الشأن موضحاً أن الفرصة الإلكترونية تمثل